دراسة في اشكالية بناء الدولة و انتشار النزاعات المسلّحة في دول الساحل

A Study in the State-Building Question and the Proliferation of Armed Conflicts in the Sahel Countries

الدكتور سيدهم ليلى (*)

الملخص:

تعدّ منطقة الساحل الافريقي فضاءً جيوسياسيا استراتيجيا، وهو الأمر الذي جعلها محلّ اهتمام دولي كبير نتيجة تداخل مصالح الأطراف والقوى الخارجية نظرا لما تملكه المنطقة من ثروات متنوعة، وهذا ما جعلها مسرحا للتنافس الاستراتيجي، وكذلك منطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة نظرا لهشاشة الدولة هناك، وأهمّها تجارة السلاح والمخدرات. حيث تشكّل أزمة بناء الدولة الوطنية أحد الأسباب الكامنة وراء المشكلة الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي نتيجة الرواسب التاريخية التي انتجتها الحدود الجغرافية الموروثة من الاستعمار والتي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات الإفريقية، إلى جانب تبعية الانظمة الحاكمة في هذه الدول للدول الاستعمارية التي تسعى إلى الحفاظ على مناطق النفوذ في القارة وعلى رأسها فرنسا. هذا بالإضافة إلى افتقار المنطقة لشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم عادةً في بناء ثقافة المواطنة والمؤسسية لدى

Abstract:

Given its geopolitical and strategic importance, the Sahel has received a great international attention. And since the interests of major global powers are entangled, the region has become a space of strategic competition among those external actors. In addition, the Sahel is deemed to be a crossroad for various forms of arms and drugs-traffiking. A fact that is mainly attributed to the fragility of the constituent states of the region. Accordingly, the state-building crisis is a plausible explanation for the multifaceted security problem in the Sahel. The crisis that has been deepened by the colonial legacy that ignored the peculiarities of African socities as well as the subordination of the ruling elites in the region to former colonial powers, particularly France, which have been persistently seeking to maintain the sphere of

influence in the region and beyond. Furthermore, the precarious situation that is featured by the absence of social welfare and economic development for stalled the establishment of citizenship and institutions culture in the Sahel. A fact that has been widely driving local individuals to engage in illicit activities.
Keywords: Sahel; Armed conflicts; State-building; Terrorism; Organized crime.

الفرد، وهو ما سهل انخراط مواطني تلك الدول في الاعمال غير الشرعية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: دول الساحل؛ النزاعات المسلحة؛ بناء الدولة؛ الارهاب؛ الجريمة المنظمة.

مقدمة:

تعتبر دول منطقة الساحل الافريقي من اكثر المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة منذ خمسينيات القرن الماضين وهي الفترة التي نالت فيها اغلب دول المنطقة استقلالها، فقد سارعت أغلب الدول الافريقية بعد الاستقلال إلى محاولة نقل النموذج الغربي للدولة الوطنية انطلاقا من نظرية التحديث، غير أنّ الخصوصيات المحلية من تنوّع عرقي وديني والتي تقترب إلى مفهوم القبيلة أكثر من اقترابها لمفهوم الدولة لم تكن متلائمة مع النموذج الغربي المبني على مفهوم المواطنة، الأمر الذي أدخل الدول الافريقية في صراعات وحروب أهلية، مما أدى الى بروز فواعل جديدة تهدّد الأمن والمتمثّلة الارهاب والجريمة المنضمة العابرين للحدود، الأمر الذي يفرض على هذه الدول، وخاصة دول منطقة الساحل أدواراً جديدة أهمّها ضمان الأمن كونها منطقة منتجة للأزمات.

ذلك ما جعل منطقة الساحل الافريقي أحد الفضاءات الجيوسياسية الاستراتيجية، وهو الأمر الذي جعلها محلّ اهتمام الدوائر السياسية والبحثية، ومحلّ الاهتمام الدولي نتيجة تداخل الأطراف والقوى الخارجية نظرا لما تملكه من جيوب مائية وتوفّر الموارد

الطاقوية من بترول وغاز ويورانيوم، وبالتالي فهي مسرحا للتنافس الاستراتيجي السياسي والاقتصادي ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة نظرا لهشاشة الدولة هناك، وأهمّها تجارة السلاح والمخدرات.

حيث تشكّل أزمة بناء الدولة الوطنية أحد الأسباب الكامنة وراء المشكلة الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي نتيجة الرواسب التاريخية التي انتجتها الحدود الجغرافية الموروثة من الاستعمار والتي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات الإفريقية، إلى جانب تبعية الانظمة الحاكمة في هذه الدول للدول الاستعمارية التي تسعى إلى الحفاظ على مناطق النفوذ في القارة وعلى رأسها فرنسا. هذا بالإضافة إلى افتقار المنطقة لأدنى شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم عادة في بناء ثقافة المواطنة والمؤسسية لدى الفرد، وهو ما سهل انخراط افراد مجتمعات دول الساحل في الاعمال غير الشرعية والاجرامية في المنطقة.

إنه لا يجب النظر إلى المشكلات الامنية في منطقة الساحل الافريقي من منظور أمنى بحت، بل يتعدى الامر ذلك إلى منظور متعدد الاختصاصات نربطه بالدرجة الأولى بمفهوم الامن الانساني، وهو ما يحيلنا إلى ضرورة معالجة مشكلات الامن من خلال معادلة أطرافها هي الدولة والمجتمع والفرد، وأن اي اهمال لمنظور أحد أطراف هذه المعادلة سيؤدي حتما إلى مشاكل تنتهي اغلبها في هذه المنطقة إلى نزاعات مسلحة. حيث اتخذت هذه النزاعات البعدين الوطني والدولي، وهي في غالبيتها نزاعات لا تماثلية تتورط فيها الدولة في حرب استنزاف ضد جماعات مسلحة متنوعة المصادر الايديولوجية والمادية، وحتى الولاءات لقوى كبرى عالمية.

وعليه يعالج الموضوع الاشكالية التالية:

إلى أي مدى أثّرت أزمة بناء الدولة الوطنية في الساحل الافريقي على الأمن الاقليمي للمنطقة؟

حيث ستتم دراسة هذه الاشكالية انطلاقا من فرضية **انه كلما اعتمدت عملية بناء الدولة في الساحل الافريقي على القانون والمؤسسات، كلما ساهم ذلك في الحد من انشار الظواهر الأمنية وتدعيم استقرار الامن الاقليمي للمنطقة.**

أولا: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي

تعدّ منطقة الساحل من أهم مناطق النفوذ التي تحوز على اهتمامات الدول الكبرى وبالأخصّ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كقوتين تقليديتين في المنطقة. والصين مؤخراً، خاصة بعد اطلاق المشروع الصيني المسمى " الحزام والطريق"[1] the belt and road initiative أو ما يطلق عليه طريق الحرير الجديد، ومن بين العوامل التي تدفع بهذه الدول إلى الاهتمام بالمنطقة هو موقعها الجغرافي الهامّ وما تحويه من ثروات طبيعية، وهذا ما يفسّر التواجد العسكري لكلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لضمان مصالحهما الاقتصادية، كما أنّ منطقة الساحل الافريقي دخلت ضمن الاستراتيجية الأمريكية في اطار ما يسمى الحرب على الارهاب عبر التعاون العسكري المشترك وهذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، أمّا فرنسا فإنها تعتبر المنطقة ارثا استعماريا تسعى إلى استغلال مختلف ثرواتها من يورانيوم ونفط وغاز وذهب بهدف التحكّم في مصادر الطاقة[2].

---

(1) -Arduino. A, Gong. X, Introduction. In: Arduino. A, Gong. X, editions, **Securing the belt and road initiative**, Palgrave, Singapore, 2018, pp 3-5.

(2) - أحمد جعفري الوغزيري، "بلدان الساحل الافريقي : الأهمية الاستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية بين الأمس واليوم"، **مجلة الواحات للبحوث والدارسات**، العدد1، سنة 2015 ص 430.

غير أنّ مصالح فرنسا أصبحت مهدّدة من قبل أمريكا التي ازدادت اهتمامها بإفريقيا وبثرواتها المعدنية وبمشروعها " أفريكوم"، كما أصبحت الصين منافسا لكل من فرنسا وأمريكا، إلى جانب منافسين مثل الهند وكوريا الجنوبية وتايوان واليابان، هذا ما يجعل استراتيجية فرنسا في موضع دفاعي للحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في ظلّ تغلغل صيني وأمريكي يسعى إلى الاستفادة من الموارد الطاقوية في الساحل الافريقي، هذا ما جعل فرنسا تغيّر طبيعة علاقاتها مع " الدول الفرانكوفونية" من التبعية إلى الشراكة الظاهرية من اجل عدم اثارة الشعوب ضدها. كما أن الدور الصيني في منطقة الساحل الافريقي لديه ظاهريا اهتمامات اقتصادية واستثمارية وتنموية للقارة الإفريقية، غير أنّه تبيّن أنّ للصين اهتمامات أخرى كبيع الأسلحة الصينية للعديد من دول الساحل التي تعرف حروب أهلية وصراعات اثنية.

أمّا الولايات المتحدة الامريكية أخذت منحى آخر لاستراتيجيتها وهو القوة الصلبة تجاه افريقيا والساحل الافريقي معتمدة جملة من الترتيبات العسكرية والمتمثّلة في تقديم برامج أمنية في إطار مكافحة الارهاب الدولي وتجارة المخدرات والقرصنة التي يشهدها شرق منطقة الساحل الافريقي الأمر الذي سمح لها من تعزيز مكانتها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وبالأخصّ تأمين الاحتياطات النفطية في المنطقة. وكل ذلك تحت مظلة محاربة الارهاب، بالرغم من اعتراف الجهات الدولية بفشل الحلول الأمنية والعسكرية سواء منها الجهات المتأثرة بالوضع الأمني المتفجر منذ سنوات عديدة في منطقة الساحل الأفريقي، أو المتورطة في حروب الساحل التي اتسع نطاقها؛ فلا عملية "برخان" الفرنسية أوقفت النزاعات المسلحة والعمليات الارهابية ولا القوات الأمريكية في النيجر بما تملكه من امكانيات، تمكنت من إعادة الاستقرار، بل إن التدخلات العسكرية الخارجية زادت من تأزم الوضع لكونها

ساعدت الحركات الجهادية في تسويق خطابها وتسهيل انضمام افارد المجتمعات المحلية اليها[3].

إن النفوذ الفرنسي في دول الساحل الافريقي يعدّ من أهمّ تحديات الولايات المتحدة الأمريكية في اطار استراتيجيتها في المنطقة، كون أنّ فرنسا هي أولى الدول الأوروبية من حيث قوة نفوذها في الساحة الإفريقية، نظرا لاعتمادها على العامل الثقافي المتمثّل في اللغة المشتركة والمراكز الثقافية المنتشرة في جميع أرباع القارة، إلى جانب "المنظمة الفرنكوفونية" التي تضمّ الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول كثير من الدول الافريقية.[4] بالإضافة إلى الهيمنة الثقافية والسياسية التي انعكست على اداء النخب الحاكمة في دول الساحل الافريقي، والتي لا يخرج اداءها عن الاجندة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية الفرنسية.

ففي هذا الإطار فانّ التدخّل العسكري الفرنسي في "مالي" من خلال قوة " برخان" يرجع بالدرجة الأولى إلى دوافع استراتيجية أخرى غير تلك المعلنة والمتمثّلة في مساعدة حكومة مالي لوضع حدّ للحركات المسلّحة، وإنّما الغاية من هذا التدخّل هو حماية مصالحها الاقتصادية في هذا البلد والدول المجاورة لها في شمال افريقيا وأهمّها مناجم اليورانيوم في النيجر التي تزوّد فرنسا بثلث حاجاتها من الكهرباء، اضافة إلى النفط والغاز والشركات التجارية مع دول شمال افريقيا وهي ليبيا وموريتانيا والجزائر وتونس والمغرب، كما تسعى فرنسا استعادة دورها الحيوي في افريقيا جنوب الصحراء وأحسن دليل على ذلك هو التدخّل العسكري الدولي في ليبيا لإسقاط نظام الرئيس معمر القذافي، ولعب دور الوكيل في شمال مالي

---

[3] - عبد الله مولود، أزمة الساحل: فشل الحلول الأمنية والعسكرية والعالم يبحث عن أخرى، القدس العربي، أوت 2019. على الموقع: https://www.alquds.co.uk

[4] - محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، ط 1، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 150.

خصوصا أمام امتلاكها لقواعد عسكرية في المنطقة جاهزة للتدخّل السريع لحماية مصالحها الجيواستراتيجية.[5]

وعليه فانّ الخصائص الجيوستراتيجية للساحل الافريقي وثرواته المتعدّدة من موارد باطنية وموارد طاقوية ومائية جعلت القوى الفاعلة في الساحة الدولية تولي أهمية بالغة للمنطقة والتي كانت لفترة طويلة مستغلة من فرنسا، إلاّ أنه قد دخلت قوى اقليمية ودولية جديدة مجال المنافسة على الساحل الإفريقي، هذا ما جعل الاتحاد الاوروبي بإيعاز من فرنسا يقوم ببناء استراتيجية خصصت للمنطقة من أجل تعزيز نفوذه واسترجاع مكانته في مستعمراته السابقة. لكن الخلاف بين دول الاتحاد حول كيفية التعامل مع المنطقة لم يكن بالبسيط، حيث اتهم وزير خارجية ايطاليا دولة فرنسا مباشرة بأنها السبب وراء تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وأعلن أن نهب ثروات هذه الدول من طرف فرنسا دفع شبابها الي الهجرة بحثا عن مستقبل أفضل.

ثانيا: أزمة الدولة الناشئة عن الارث الاستعماري

يُعرّف "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama عملية بناء الدولة أنّها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، فعملية بناء الدولة تعبّر عن الأدوار التي تلعبها النخبة السياسية الحاكمة في دولة ما والمتمثّلة في ادارة الشأن المحلّي والخارجي بعقلانية بهدف خلق المساواة والتماسك الاجتماعي محلياً، ومن خلال الحصول على مكانة محترمة مع مصاف الدول الكبرى خارجيا.

تعني الدولة بالنسبة لفوكوياما بأربعة اتجاهات مؤسسسة لها وهي:

- مشروع المنظمة وتسييرها.

---

[5]- نفس المرجع، ص 151.

- مشروع النظام السياسي

- قاعدة الشرعية

- عوامل ثقافية وبنيوية.

إلى جانب مفهوم "الحوكمة الرشيدة" وعلاقتها بالديمقراطية وصولا إلى التنمية، حيث أنّ قياس مستوى تنمية كلّ بلد يتوقّف على ما يملكه من طاقات وقدرات متعدّدة شريطة استغلالها بطريقة عقلانية من أجل الارتقاء بالمجتمع، حيث أنّ الديمقراطية هي أحد وجوه التنمية، كونها تسيير شؤون المجتمع عبر انتخابات شفافة، ومن هنا تؤكّد طبيعة الشرعية في قياس نموذج الدولة من خلال ما يحقّقه هذا النموذج في اطار النموّ الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.[6]

وعليه فانّ موضوع بناء الدولة من المواضيع المثيرة للنقاش والجدل كونها وليدة بيئة العالم الثالث فأغلبية دول العالم الثالث واجهت منذ الاستقلال أزمة بناء الدولة، وفي هذا السياق فقد عرفت الدول المنتمية للساحل الافريقي نفس الاشكال كون أنّ المستعمر جعل بتقسيمه المنطقة بؤرة للتوتّر والانقسام والمتجسّدة في النزاعات الحدودية والحروب الأهلية وصولا إلى الصراعات الاثنية والعرقية[7].

فالعديد من الدول الحديثة في الساحل الافريقي احتفظت بملامح الفترة الاستعمارية، حيث تحوّلت إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة، ما جعل الدول الحديثة تواجه العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، هذا ما يفسّر عدم وجود قواعد مرسّخة

---

[6] -ميلود عامر حاج، **بناء الدولة و انعكاساته على و اقع الدولة القطرية العربية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2014 ، ص29.

[7] - اسماعيل زروقة،" الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد الحادي عشر، 2017، ص 245..

لممارسة وانتقال السلطة وعدم الاستقرار على المؤسسات السياسية، ما يجعل الانقلابات العسكرية السّمة المميّزة للأنظمة السياسية في المنطقة، ومن ثمّ عجز الدولة من السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي، حيث أصبح وجود الدولة ذاتها محلّ نزاع بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية المتنازعة على الدولة، فقد عمل المستعمر الغربي على تكوين نخبة سياسية محلية تتبنّى سياسته متجاهلة التركيبة البشرية للقارة الإفريقية، الأمر الذي أدّى إلى فشل الدول الحديثة.[8]

وعليه من بين الأزمات التي تعاني منها دول الساحل الافريقي هي كالتالي:

1. أزمة الشرعية

هناك علاقة وطيدة بين بناء الدولة في الساحل الافريقي وأزمة الشرعية، حيث نتج عن ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب التصارع على السلطة مما أدّى إلى حدوث انقلابات عسكرية. وهو الأمر الذي يتنافى مع المبادئ الديمقراطية، اضافة إلى مصادرة قنوات المشاركة السياسية من قبل النخبة الحاكمة وفقا لمصالحها.

2. أزمة التوزيع

تعاني مجتمعات الساحل الافريقي من غياب العدالة في توزيع الموارد نتيجة هيمنة الأقلية الحاكمة على الثروات، وحرمان الطبقات الضعيفة ممّا يولّد تفاوت طبقي يكون سببا مباشرا في العنف السياسي والتمرّد وانتشار النزاعات المسلحة، علما أن من اهم اسباب النزاعات في

[8] - الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة: نموذج مالي"، **المستقبل العربي**، العدد 422، سنة 2014، ص 61.

المستقبل هو السبب الاقتصادي الذي يدفع الشعوب إلى تجاوز عقدة الخوف من الانظمة السياسية والثورة ضدها.

كما أنّ فشل اقتصاديات الدول الساحلية يعدّ سبب في ضعف أنظمتها، وهذا الضعف الاقتصادي يرجع لعدّة أسباب وهي:[9]

- ✓ ضعف الاقتصاد الوطني.
- ✓ هشاشة البنى التعليمية والاجتماعية.
- ✓ انتشار الفقر والبطالة المتزايدة والتي تعدّ أرضية خصبة للتمرّد والتطرّف.
- ✓ تحويل مداخيل الموارد الطاقوية خصوصا النفط نحو الانفاق العسكري.
- ✓ العامل البيئي الذي يلعب دورا في اعاقة التنمية الاقتصادية في المنطقة نظرا للتغيرات المناخية والمتمثّلة في قلّة نسب سقوط الأمطار والتصحّر.[10]

3. أزمة الهوية والاندماج

يعود انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل والصحراء إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني الناتج عن تخطيط عشوائي للحدود خلال المرحلة الاستعمارية، بحيث أسّس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة خلفت أزمة بناء دولة غير منسجمة وغير متماسكة، مع غياب مبدأ المواطنة في هذه الدول وكذا ضعف الأداء المؤسساتي الذي يجعل الدولة لا تملك آليات الوقاية أو حلّ النزاعات الداخلية.

انّ الضعف السياسي للدولة في منطقة الساحل مرتبطة بمفهوم الولاء الاثني الذي يعدّ وراء فشل الدولة في بناء تركيبة مجتمعية حديثة قائمة على المساواة في الواجبات والحقوق،

---

[9] - سفيان منصوري، "**آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة باتنة، 2017/2016، ص 92 – 93.

[10] - نفس المرجع، ص 94.

إلى جانب عدم قدرتها على اثبات سلطتها على جميع أراضيها، وهذا راجع إلى سوء التسيير والإدارة، إلى جانب سيطرة النظام القبائلي والعشائري على الحياة السياسية بدل النظام المجتمعي القائم على مؤسسات المجتمع المدني، كما نتج عن الهيمنة الاستعمارية كسر التسلسلات الهرمية التقليدية القبلية ما أدى إلى شروخ عميقة بين الاثنيات والذي تسبّب في تهميش اقتصادي وسياسي لبعض المجموعات العرقية والذي توارثته الدول الحديثة الاستقلال في الساحل الافريقي.[11]

ثالثا: الوضع الأمني في دول منطقة الساحل

تعاني المنطقة منذ عقود عدة، من تزايد أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، بسبب عوامل عدة أبرزها ندرة الأنشطة البديلة التي تحقق لسكانها دخلاً كافيا، ما دفع هؤلاء للانخراط في منظمات اجرامية تمارس الاعمال غير الشرعية على رأسها تجارة الاسلحة والمخدرات وتهريب البشر. ويواجه الساحل الافريقي العديد من التهديدات التي أصبحت تشكّل خطرا على الأمن وتنمية بلدان المنطقة، وتتمثّل هذه المشاكل الأمنية فيما يلي:

1)التنظيمات الارهابية:

أصبحت ظاهرة الارهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من أهمّ الانشغالات التي يُعنى به المجتمع الدولي كون أنّ هذه الظاهرة أصبحت عبارة عن تهديد عابر للحدود يمسّ أمن واستقرار كلّ النظام الدولي، ان لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلّح على الساحة الدولية.

من بين الأسباب والعوامل التي ساهمت في تنامي الارهاب على الصعيد الداخلي والخارجي في منطقة الساحل الافريقي نجد التخلف الناتج عن سياسات اقتصادية لا تتلاءم مع الواقع

(11) -Mehdi Taje, « La sécurité du Sahara et du Sahel : l'importance stratégique du Sahel », Paris, **Cahier du CEREM**, N° 13, 2009, P. P: 13- 14.

الاجتماعي للدولة، أضف إلى ذلك الفجوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء، ما يتسبّب في افقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع، إلى جانب انتشار البطالة بشكل واسع، والتوزيع غير العادل للثروة، بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية، أضف إلى ذلك الفساد الاداري والحكومي الذي يتسبّب في أزمات اقتصادية من تضخّم وكساد، كذا ابرام صفقات بطريقة غير قانونية مع رجال الدولة الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعليه فالمعادلة واضحة:

التسلطية + الجهل+ الفقر+ الاقصاء والتهميش= بيئة خصبة لانتشار ظاهرة الارهاب.

كما أنّ العوامل الخارجية تساهم في ظاهرة الارهاب بل تساعد على تغذيتها الأمر الذي يؤدي إلى حرب أو صراع، فالعوامل الخارجية لا تقلّ أهمية عن العوامل الداخلية، كالاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية لدول الساحل نتيجة تبعية الانظمة الحاكمة في تلك الدول لمراكز صنع القرار الخارجية، حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، حيث أنّ التطور اللامتكافئ بين الدول الكبرى والدول المتخلفة ينتج عنه ظاهرة التبعية الناتجة عن سيطرة القوى الدولية ما يؤدي إلى التمرّد على الواقع المعيشي نتيجة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وعليه فانّ كل الاعمال المعادية للدولة تعبّر عن حالة الرفض للتسلط الداخلي، وللاستغلال والتبعية على المستوى الدولي، من خلال السياسات المتّبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين في اطار ما يسمى بالتكييف الهيكلي والمشروطية.[12]

أمّا فيما يخص واقع التهديد الارهابي في منطلقة الساحل فقد بدأت ملامحه مع ميلاد ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وهذا ما جعل القوى الدولية تهتم بالمنطقة، غير

---

(12) - Messaoud Fenouche, Lotfi Touati, Karima Benhadj, sous la direction de Hocine Le terrorisme et ses liens avec le trafic de drogue en Afrique "Boukhara, Subsaharienne », **Etudes stratégiques**, Institut Espagnol d'Etudes stratégiques, 2012, P.41.

أنّه هناك تداخل بين قضايا الطاقة من جهة وقضايا الأمن من جهة أخرى خصوصا مع تكثيف تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي لنشاطاته في منطقة الساحل الافريقي خاصة عمليات الاختطاف ضد الأجانب في كلّ من مالي والنيجر، هذا ما يفسّر أسباب تعزيز النفوذ الأمريكي والأوروبي في المنطقة، خوفا من أن تتحوّل افريقيا الشمالية ومنطقة جنوب الصحراء إلى منطقة حاضنة للإرهاب، إلاّ أنّه هناك نوع من الابهام حول طبيعة الأطراف والفواعل الحقيقية التي تقف وراء هذا التنظيم الارهابي والتي لها مصلحة في استمرار حالة اللااستقرار في منطقة الساحل.[13]

2) الجريمة المنظمة :

بعد مرحلة الاستقلال عرفت دول منطقة الساحل أزمات اقتصادية عديدة نتيجة صدمات عرقية واثنية بسبب فشل نموذج الدولة الوطنية في تسيير وإدارة الأزمات والتوزيع غير عادل للثروات الأمر الذي تسبّب في انقلابات عسكرية في مالي والنيجر والعديد من الدول الساحلية، إلى جانب التنافس الايديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة الذي زاد من تفاقم الأوضاع.[14]

فأمام الكساد الذي عرفته العديد من الدول الساحلية أدّى تزايد صعود فواعل غير دولاتية تتحكّم في التجارة غير الرسمية مع تحالف الجماعات الاثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية عملت على توسيع نشاطها خارج الحدود بين مالي وتشاد، والصحراء الغربية والجزائر، ممّا أدّى إلى ظهور اقتصاديات غير رسمية، اذ أصبح الاقتصاد الموازي

---

(13)- Mehdi Taje, « les Enjeux sécuritaires dans le Sahel Africain : grille d'analyse », **Tribune Libre**, N°08, centre français de recherche sur le renseignement, CF2R, juin 2010, P.03.

(14)- Sandrine Tollotin, «Fin de l'empire français», **Croissance,** N°4412, Février 1998,P 35.

يوظّف 65 بالمائة من عدد سكان منطقة الساحل الافريقي[15]. حيث تغيرت أبعاد النشاط الإجرامي المنظم في منطقة الساحل تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة. مع الزيادة الكبيرة في أرباح تهريب الكوكايين واختطاف الرعايا الأجانب والاتجار بالأسلحة، تعمل الشبكات الإجرامية على توسيع نفوذها، مما يقوض سيادة القانون والمؤسسات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة في هذه الدول.

ونظرا لغياب الدولة مارست شبكات الجريمة المنظمة نشاطها بأريحية تامّة نظرا لطبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي، فالدولة بحدّ ذاتها تساعد على خلق الطرق الغير شرعية نتيجة عجز أجهزتها القضائية والقانونية، وبالتالي انتشار الفساد على جميع الأصعدة. حيث دخلت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل مرحلة جديدة من التوحيد والتنويع. وخاصة خلال العقد الماضي، اذ توسع النشاط الإجرامي بشكل كبير، لا سيما في أعقاب النزاعات في ليبيا (2011) ومالي (2012)، والتي تسببت في تسريب مخزونات الأسلحة من النظام الليبي إلى الدول المجاورة بمعدل ينذر بالخطر في أعقاب الثورة، مما أدى إلى تأجيج الصراع في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز القدرات "العملياتية" للمجرمين على طول الطريق من مالي إلى جنوب السودان - وما وراءها.

3. الهجرة الغير شرعية:

تؤدي العوامل المتداخلة المتعددة إلى الهجرة غير النظامية عبر منطقة الساحل. معظم المهاجرين من الشباب والذكور يذكرون الأسباب الاقتصادية باعتبارها أولوية. ومع ذلك، فإن انعدام الأمن المعيشي هذا مرتبط بعوامل أخرى مزعزعة للاستقرار كهشاشة الدولة وضعف مؤسساتها، الخدمات الأساسية في تلك المناطق نادرة، الثقة في الحكومة منخفضة أو تكاد تكون منعدمة وهو ما يؤدي غالبا الى نشوب نزاعات مسلحة داخلية وعابرة للحدود.

[15]- سفيان منصوري، المرجع السابق، ص 115.

انّ حالة الفوضى نتيجة النزاعات الداخلية ساعد في انتشار ظاهرة الهجرة الغير شرعية، كون أنّ الساحل الافريقي يعتبر نقطة عبور استراتيجية دولية للعديد من المهاجرين غير الشرعيين عبر الممرّات الحدودية الغير مراقبة من طرف الحكومات، في هذا الصدد تعتبر "مالي" من بين الدول التي تعرف أكبر معدّلات الهجرة في منطقة الساحل الافريقي حيث تقدّر نسبة المهاجرين بـ 1,2 مليون، أي ما يعادل 9 بالمائة من السكان، وتعدّ فرنسا الدولة المستقطبة لأكبر عدد من المهاجرين الماليين.

وتعد الهجرة الأفريقية غير الشرعية واحدة من أهم تحركات السكان عبر الجزائر وليبيا والمغرب نحو أوروبا. وتعد المناطق الحدودية في جنوب الجزائر من المنافذ الرئيسية التي تأتي منها هذه التحركات عبر قنوات من الساحل وغرب إفريقيا. وقد حددت نقاط مراقبة الحدود عناصر آسيوية تستخدم شبكة الهجرة الأفريقية لدخول الجزائر. جعلت هذه التدفقات السكانية من مدينة تمنراست عاصمة إقليمية ذات نمط اجتماعي خاص بسبب تمازج الثقافات والشعوب الأفريقية في تلك المدينة[16]. وهو ما يقدم مثالاً واضحا عن طبيعة الانتقال السكاني الذي تعرفه دول الساحل وتعاني تبعاته الامنية والاقتصادية دول شمال افريقيا.

لقد ساعدت الطبيعة الصحراوية للساحل الافريقي وتركيبته الاثنية والقبلية إلى جانب النمط السياسي السائد في الدولة الساحلية على تفاقم التهديد الارهابي والجريمة المنظمة وكذا الهجرة غير الشرعية، والذي انعكس سلبيا على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والتنموية في المنطقة. ونظرا لغياب سلطة الدولة والحماية التي يفترض أن توفرها لمواطنيها، فإن هؤلاء يلجئون إلى البحث عن الحماية في دول اخرى حتى وان كان ذلك على حساب

---

(16) -Ahmed Mokhtar Lensari & Sid Ahmed Bellal, Illegal Migration from the Sahel Countries to Europe: Tamanrasset is an Algerian City with Sahelian Characteristics, ***The Arab World Geographer ,*** 2019, Vol.22 (3), pp 206–207.

حياتهم التي يمكن أن يفقدوها خلال مسار الهجرة من دولة الانطلاق مرورا بدول العبور، ثم وصولا إلى دولة اللجوء. وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن في منطقة الساحل. فعلى مدى العقد الماضي، تم تسجيل عدد وفيات بسبب الهجرة غير الشرعية أكثر من عدد الوفيات بسبب الإرهاب. وهذا ما يعني ان المعركة الدولية ضد الهجرة غير الشرعية لن تكون فعالة إلا إذا تم ضمان الاستقرار الإقليمي لمنطقة الساحل.

خاتمة:

انّ اشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي تعود إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة فهي عبارة عن كيان ينشأ في غالب الأحيان نتيجة عوامل داخلية ومعطيات ذاتية وتطوّر طبيعي لصراع القوى والمصالح لغرض تحقيق الأمن وتحقيق العدالة، غير أنّ الدولة في افريقيا لم تستجب لهذه المقوّمات، وإنّما قامت باستنساخ نموذج الدولة الأوروبية الحديثة في حين انها لم تمر بمراحل التطور والبناء التي مرت بها تلك الدولة النموذج ، حيث نتج عن ذلك صورة مشوّهة للدولة الحديثة في افريقيا، حيث تقوم النخبة الحاكمة المحلية بتبنّى سياسات تعيد انتاج التجربة الاستعمارية في علاقة الانظمة الحاكمة بمجتمعاتها، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتركيبة الاثنية، الثقافية، والدينية والقبلية هذا ما جعل الدولة الحديثة تتعرّض لأزمات سياسية واقتصادية، من زيادة البطالة وتباطؤ مسيرة التنمية إلى جانب زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل.

وعليه فقد ساهمت اشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي الى بروز تهديدات جديدة نظرا لعجز الدولة عن السيطرة على أراضيها وحدودها، ومن جملة هذه التهديدات نجد الارهاب ودوره في تهديم البنى الأساسية للدولة، والتأثير على الاقتصاد من خلال التهريب وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة، الأمر الذي يؤثّر على سيادة الدولة في الداخل والخارج من خلال فقدان السيطرة في فرض الأمن العامّ وغالبا ما أدّى ذلك إلى تدخّل الدول الكبرى وبالأخصّ فرنسا في شؤونها الداخلية، أمّا على المستوى الخارجي أصبحت سيادة الدولة

مهدّدة بفقدانها سيادتها الكاملة على مجالها الحدودي وخلق نزاعات حدودية وما لها من تأثير على بناء الدولة، ممّا يزيد من حالة عدم الاستقرار وإمكانية انهيار الدولة نظرا لعجزها عن حلّ النزاعات.

إن معالجة الأسباب الجذرية لانتشار النزاعات المسلحة في دول الساحل يقتضي بناء دولة القانون والمؤسسات ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة، والعمل الجدي على تفكيك شبكات التهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة بهدف الحد من التهديدات اللاتماثلية التي تواجه دول المنطقة وتستنزف طاقاتها المادية والبشرية، وتحويل تلك الطاقات نحو البناء المؤسساتي وترسيخ قيم المواطنة والشعور بالانتماء للوطن.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1- محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، ط 1، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 150.

2- ميلود عامر حاج، **بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص29.

ثانياً: المجلات

1- أحمد جعفري الوغزيري، "بلدان الساحل الافريقي (الأهمية الاستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية) بين الأمس واليوم"، **مجلة الواحات للبحوث والدارسات**، العدد (01) ،2015، ص 430.

2- اسماعيل زروقة،" الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد الحادي عشر، 2017، ص 245.

3- الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **المستقبل العربي**، العدد 422، 2014، ص 61.

4- عبد الله مولود، **أزمة الساحل: فشل الحلول الأمنية والعسكرية والعالم يبحث عن أخرى**، القدس العربي، أوت 2019.

ثالثاً: رسائل الدكتوراه

1- سفيان منصوري، "**آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017/2016، ص 92 – 93.

ب – المراجع باللغة الاجنبية

أولا: الكتب

1- Arduino. A, Gong. X, introduction. In: Arduino. A, Gong. X (eds), **Securing the belt and road initiative.** Palgrave, Singapore, 2018, P.P: 3-5.

ثانياً: المجلات

1- Ahmed Mokhtar Lensari & Sid Ahmed Bellal, Illegal Migration from the Sahel Countries to Europe: Tamanrasset is an Algerian City with Sahelian Characteristics**,** ***The Arab World Geographer*** , 2019, Vol.22 (3), pp 206–207.
2- Mehdi Taje, « la sécurité d Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel », Paris, **Cahier du CEREM**, N° 13, 2009, P .P 13- 14.
3– Mehdi Taje, « les Enjeux sécuritaires dans le Sahel Africain : grille d'analyse », **Tribune Libre**, N°08, centre français de recherche sur le renseignement, CF2R, juin 2010, P.03.
4 -Messaoud Fenouche, Lotfi Touati, Karima Benhadj, sous la direction de Hocine Boukhara, »Le terrorisme et ses liens avec le trafic de drogue en Afrique Subsaharienne », **Etudes stratégiques**, Institut Espagnol d'Etudes stratégiques, 2012, P.41.
5- Sandrine Tollotin, « Fin de l'empire français », **Croissance,** N°4412, Février 1998, P 35.